



تأثير مخاطر السوق على ملاء رأس المال وفقاً لمتطلبات بازل (III) دراسة تحليلية لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار للمدة (2008-2020)

ا.د. رضا صاحب أبو حمد
Retha saheeb abo hamad
جامعة الكوفة / كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص

تهدف الدراسة إلى التعرف على أهمية مخاطر السوق الذي تمثل مقدار الخسارة المحتملة الذي يمكن ان تتعرض لها المصارف والذي باتت تعد كأداة لقياس وإدارة السيطرة على خطر السوق الذي يواجه المصرف كون الهدف النهائي للمصارف يتمثل في زيادة الربحية وتقليل الخسائر الذي تتعرض لها. وقد تم ربط هذه الدراسة بملاءة رأسمال المصرفي وفقاً لمتطلبات لجنة بازل (III) وقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من التقارير والكشوفات المالية للمصارف عينة الدراسة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2008-2020) وشملت الدراسة مصرف الموصل للتنمية والاستثمار خلال سلسلة زمنية امتدت الـ 13 سنة وقد تم استخدام مجموعة من المعادلات المالية وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها وجود تأثير بين مخاطر السوق في لجنة بازل (III)، وان معدلات ملاء رأسمال في المصارف العراقية الخاصة تزيد عن الحد الأدنى المقررة في اتفاقية لجنة بازل (III) وهي (10.5%) وحتى يزيد عن تعليمات البنك المركزي العراقي والبالغ (12%)، وقد قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة اهتمام إدارة المصارف بدراسة مخاطر السوق لانها من الممكن ان تعرض المصرف إلى خسائر كبيرة لا يمكن السيطرة عليها ومدى تأثير هذه المخاطر على ملاء رأس المال المصرفي.

الكلمات المفتاحية: مخاطر السوق ، بازل (III) ، ملاء رأس المال

The effect of market risks on capital adequacy according to the requirements of Basel (III)

An analytical study of Mosul Bank for Development and Investment for the period(2020-2008)



Abstract

The study aims to identify the importance of market risk, which represents the amount of potential loss that banks may be exposed to, and which has become a tool for measuring and managing control over the market risk facing the bank, since the ultimate goal of banks is to increase profitability and reduce losses to which they are exposed. This study has been linked to the bank's capital adequacy in accordance with the requirements of the Basel Committee (III). The study relied on a set of reports and financial statements for the study sample banks listed in the Iraq Stock Exchange for the period (2008-2020). The study included the Mosul Bank for Development and Investment during a time series that spanned the 13th A set of financial equations has been used, and the study reached a set of conclusions, the most important of which is the existence of an effect between market risks in the Basel Committee (III), and that capital adequacy rates in private Iraqi banks exceed the minimum established in the Basel Committee Agreement (III), which is (%) 10.5) and even more than the instructions of the Central Bank of Iraq, amounting to (12%), and the study presented a set of recommendations, the most important of which is the need for bank management to study market risks because it may expose the bank to large uncontrollable losses and the extent of the impact of these risks on the solvency of capital banker

key words (Market Risk, Basel (III), Capital Adequacy)



المقدمة

تعد عملية قياس مخاطر السوق في الصناعة المالية من أهم المناهج الأساسية للمصارف في الحد من خطورتها، إذ يسعى العديد من المحللين الماليين إلى وضع معايير واستخدام أساليب إحصائية في قياس مخاطر السوق بصور تجعل عملية التنبؤ المستقبلي بما يمكن ان ينتج عنها أمراً قيد السيطرة بعملهم المالي المصرفي من جهة وإمكانية تخفيضها بقدر الإمكان على الرغم من صعوبتها، خاصة وانها تتعلق بالظروف الاقتصادية الذي لا يمكن تجنبها بالتنوع من جهة أخرى. تم إعداد هذه الدراسة بعد مراجعة الأدبيات الذي تتعلق بموضوع مخاطر السوق وتأثيرها على ملاءة رأس المال على وفق اتفاقية بازل (III)، وقد اخذت الدراسة بعين الاعتبار التوافق مع خصائص البحث العلمي ، إذ تم استعراض مفاهيم المخاطر المصرفية وانواعها مع تحديد بشكل خاص مخاطر السوق وانواعها وتحديد مشكلة الدراسة ، وهدف الدراسة وفرضياتها إذ تم الاطلاع على بعض الدراسات السابقة الذي لها علاقة مباشرة بالدراسة والمقاربة لها.

ان الدراسة الحالية هي بيان تأثير مخاطر السوق على ملاءة رأس المال على وفق اتفاقية بازل (III) في المصارف العراقية الخاصة و تحديد مشكلة البحث وضعت منهجية البحث لأثر انواع مخاطر السوق على ملاءة رأس المال ومن ثم تهيئة البحث العلمي إذ جرى اختيار مصرف الموصل للتنمية والاستثمار المدرج في سوق العراق للأوراق المالية خلال سلسلة زمنية امتدت لـ(13) سنة.

المبحث الأول

المنهجية العلمية للدراسة

أولاً : مشكلة الدراسة

ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة الآتية :

1. هل لمخاطر السوق لها علاقة بمتطلبات لجنة بازل (III) ؟.
2. مدى مساهمة مخاطر السوق في زيادة ملاءة رأس المال المصرفي حسب متطلبات لجنة بازل (III) ؟.



3. هل هناك إجراءات عملية في الواقع العملي للمصارف العراقية الخاصة في تحديد ملاءة رأس المال المصرفي على وفق اتفاقية بازل (III) والحد من المخاطر السوق؟.
4. هل تأخذ المصارف العراقية الخاصة بنظر الاعتبار ملاءة رأس المال المصرفي كونه يصب تأثيرها على أنشطة وعمليات المصرف؟.

ثانياً: أهمية الدراسة

تمثلت أهمية الدراسة بالآتي :

1. التركيز على أحد أهم المواضيع المهمة وهو مخاطر السوق (مخاطر سعر الفائدة/ مخاطر أسعار الأسهم) وتأثيرها في تعزيز الربحية للمصارف.
2. أهمية متطلبات بازل (III) في تنظيم العمل المصرفي للمصارف العراقية الخاصة كونها قادرة على مواجهة الظروف والتقلبات والازمات المحلية والعالمية من خلال تطبيق نسبة ملاءة رأس المال.
3. بيان أهمية مخاطر السوق للمصارف العراقية الخاصة كونها تحدد نشاط وقوة المصرف وتأثير هذه المخاطر على متطلبات ملاءة رأس المال المصرفي.

ثالثاً: أهداف الدراسة

1. بيان إمكانية الحد من المخاطر السوقية للمصارف العراقية الخاصة من خلال استخدام متطلبات لجنة بازل (III).
2. تقييم مدى كفاءة النظام المصرفي في العراق وتشخيص المشاكل الذي تعترض تطبيق المعايير الدولية في العراق.
3. تسليط الضوء على أهمية تطبيق المعايير الدولية للإشراف والرقابة لبازل (III) في إدارة المخاطر السوقية.
4. تقديم رؤيه أكثر وضوحاً فيما يتعلق بمعيار لجنة بازل (III) من إذ طريقة قياسها وتطبيقها كونها من الدراسات الذي تناولت هذا الموضوع بصورة تطبيقية



المبحث الأول

مخاطر السوق

المطلب الأول: المخاطر المصرفية

أولاً: المخاطر المصرفية ... المفهوم

تعد المصارف التجارية من المؤسسات المالية الوسيطة الذي لها دورا مهما في تنشيط الاقتصاد نظرا لمساهمتها في تقديم التمويل اللازم له ، وقد شهد القطاع المالي والمصرفي على مستوى العالم تطورات عديدة تمثلت في استحداث أدوات مالية جديدة وإدخال التقنيات الحديثة في الصناعة المصرفية ، واتفاقيات التحرر المالي وتزايد حالات الاندماج وانفتاح الأسواق على بعضها، وعمليات خصخصة المصارف التجارية الكبرى ، فضلاً عن الأزمات المالية والمصرفية الذي بسببها انهار مصارف تجارية عديدة نتيجة تعرضها للمخاطر المصرفية (مخاطر السوق)، وفي ظل هذه المعطيات أخذت السلطات الرقابية في العالم بالبحث عن آليات لمواجهة المخاطر وإيجاد فكر مشترك مع البنوك المركزية قائم على التنسيق من أجل التقليل من المخاطر، مما اظهر إلى وجود لجنة بازل للرقابة المصرفية ، الذي أصدرت معيار ملاءة رأس المال المصرفي بهدف تدعيم ملاءة رأس المال المصرفي، كما يمثل هذا المعيار نموذجاً في تأمين مقدرة المصرف على مواجهة المخاطر غير المتوقعة ، ومن جانب آخر فان المصارف التجارية تعمل وفق سياسات قائمة على احداث الموائمة بين السيولة والربحية والأمان أو المخاطر وذلك نظراً لأهمية معيار ملاءة رأس المال وإيجاد علاقة ايجابية تربط هذا المعيار مع متغيرات الأداء المالي للمصارف المتمثلة في الربحية والسيولة والمخاطر.

ويمكن تعريف المخاطر الذي تتعرض لها المصارف بصورة عامة هي احتمالية مستقبلية قد تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها بما قد يؤثر على تحقيق أهداف المصرف بنجاح وقد تؤدي إلى حالة عدم السيطرة عليها والقضاء على المصرف وافلاسه (محمد، 2019:111).

لقد شهد القطاع المالي والمصرفي العراقي تطوراً واضحاً ، إذ سجل عقد التسعينات من القرن الماضي عودة الصيرفة التجارية الخاصة بعد انحسارها واحتكارها من قبل القطاع المصرفي الحكومي ، ثم واصل هذه القطاع النمو والتوسع في مرحلة التحول الاقتصادي في العراق بعد عام



(2003) والاتجاه نحو نظام السوق وآلياته ، فضلا عن إعادة دور البنك المركزي العراقي في ممارسة الرقابة المصرفية ، في سبيل تدعيم سلامة الجهاز المصرفي في اعتماد البنك المركزي العراقي ورفع سقف الحد الأدنى لمعيار ملاءة رأس المال كإجراء احترازي لمواجهة المخاطر المصرفية (مخاطر السوق)

المطلب الثاني: مفهوم مخاطر السوق وأنواعها

أولاً: مفهوم مخاطر السوق

يعد موضوع مخاطر السوق من الموضوعات المهمة والحديثة النشأة نتيجة للعولمة والتغيرات البيئية المتسارعة وتعقيد الأسواق المالية مثل أسواق الأسهم والسندات وعقود المشتقات والبيئة المتزايدة لأنشطة التداول كل هذا خلق قلقاً كبيراً بين المنظمين والمحليين لمؤسسات المالية والمصرفية ولاسيما الذي تأثرت أرباحها بفعل الخسائر من التداول مما فرض على المؤسسات تحسين أدائها وأصبح من الضروري فهم الآثار الناتجة عن تقلبات السوق، وهذه التقلبات هي التي تسبب خطر السوق والذي يعني هو الخطر الذي ينتج بسبب الحركات السلبية في السوق لقيم الأصول أو الخصوم أو المراكز خارج الميزانية العمومية (جواد، 2021: 47) ويعبر عن تلك المخاطر بصفة عامة في الانخفاض في قيمة المحفظة الاستثمارية بسبب التغيرات في قيمة عوامل مخاطر السوق وهناك مجموعة من العوامل المشتركة الذي تحدد قيمة مخاطر السوق وهي (مخاطر أسعار الفائدة/مخاطر سعر الصرف الأجنبي/مخاطر تقلبات أسعار الأسهم/مخاطر أسعار السلع) يتوجب على إدارة مخاطر السوق المراقبة ورصد هذه العوامل بصورة جيدة مع ما يتلاءم من الأعمال المصرفية (Eid, 2011: 76).

ثانياً: أنواع مخاطر السوق

1. مخاطر أسعار الفائدة : تحول اهتمام الباحثين والممارسين كثيراً على مخاطر أسعار الفائدة وأحد اسباب ذلك هو تهديدها لاستقرار النظام المالي كنوع من المخاطر النظامية لذا أصبحت المصارف أكثر عرضة للخطر وكما أشار (Srivastava, 2015: 107) إلى تعرضهم إلى مخاطر الاسعار ومخاطر الأرباح والعوائد الذي ترتبط مع التغيرات في أسعار الفائدة، وهي نتيجة تقلب الظروف الاقتصادية العامة ويرى (هاشم، 2007: 114) ان مخاطر سعر الفائدة تعزى إلى التغيرات الحاصلة



في مستوى أسعار الفائدة في السوق بصفة عامة، لذا تصنف ضمن المخاطر العامة أو النظامية الذي تصيب الاستثمارات كافة بصرف النظر عن طبيعة وظروف الاستثمار ذاتها، وكقاعدة عامة مع بقاء العوامل الأخرى على حالها كلما ارتفعت أسعار الفائدة في السوق وانخفضت القيمة السوقية للأوراق المالية المتداولة والعكس صحيح، وبذلك يؤثر التقلب في معدل الفائدة في السوق على العائد المتوقع من الاستثمار وبذلك على القيمة السوقية للأوراق المالية، الذي يمكن ان ينظر إليها وكما بين (Beets,2004:60) إلى انها واحدة من أهم أشكال المخاطر الذي تواجهها المصارف في دورهم وسطاء ماليين، إذ أسهمت التغييرات في أسواق الصرف وأسواق الائتمان ورأس المال للحاجة لاستكمال طرق قياس إدارة المخاطر المصرفية بعدما كانت مهمته فقط بالمخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة، إذ تتجلى مخاطر أسعار الفائدة بالمتغيرات الذي تطرأ على تلك الأسعار مما يؤدي إلى انخفاض في أرباح المصارف وخفض صافي قيمتها. وتحدث تلك الاختلافات نتيجة أما الاقتراض قصير الأجل في تمويل الموجودات طويلة الأجل أو بالعكس الاقتراض طويل الأجل لتمويل الموجودات قصيرة الأجل ويمكن لهذه الاختلافات ان تؤدي إلى التغييرات غير المتوقعة من التدفقات النقدية والأرباح. ويبين (Awdeh,2016:112)) ان تأثير هيكل السوق يتحكم في تحديد أسعار الفائدة، إذ ان ارتفاع أسعار الفائدة يشجع المصارف على تحمل مخاطر أكبر مما يؤدي بها إلى زيادة نسبة القروض المشكوك في تحصيلها كما ذكرها (إبراهيم والبشير، 2016:24) وهي التغيرات الذي تحصل نتيجة التراجعات في الإيرادات أو العوائد بسبب التحركات في أسعار الفائدة وبصورة عامة فان أسعار الفائدة في السوق أما تكون مرتفعة أو منخفضة فهي غير مستقرة

2. مخاطر سعر الصرف الأجنبي: يعد مؤشر سعر الصرف من المؤشرات الرئيسية والمؤثرة في الربحية المصرفية لتحقيق الاستقرار المصرفي، لذلك يعتمد سعر الصرف على القرارات الحكومية المتعلقة بسياسة البنك المركزي ففي حالة رفع سعر الصرف للعملة الأجنبية والمتمثلة بالدولار الأمريكي بالمقابل تخفيض قيمة العملة المحلية وهو الدينار العراقي مما يؤثر على الربحية المصرفية، فكلما ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي أدى ذلك إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية (الدينار العراقي)، مما يسبب في ارتفاع المستوى العام للأسعار وارتفاع معدلات التضخم يخفض



الدخول الحقيقية للأفراد مما يسهم في انخفاض معدل الناتج المحلي والذي ينعكس بدوره على انخفاض في مستوى دخول الافراد (الموسوي، 2022:141).

وتعرف مخاطر سعر الصرف الأجنبي على انها مخاطر تقلب بيع وشراء العملات الاجنبية مقابل العملة الوطنية في حال امتلاك المصرف لموجودات مقومة بالعملات الاجنبية وخطر سعر الصرف. (Hu, Wei, 2011:128)

أبرز العوامل الذي تؤثر في سعر الصرف الأجنبي توجد هناك مجموعة من العوامل الرئيسية تؤثر في زيادة مخاطر سعر الصرف الأجنبي وهي كالتالي : (غياث، 2022:173).

أ. كمية النقود : زيادة الاصدار النقدي تؤدي إلى تزايد كمية النقود الذي تقود إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وهذا يجعل السلع المحلية أقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى وهو ما يؤدي زيادة كمية الواردات وانخفاض كمية الصادرات، مما يعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية وانخفاض الطلب على العملة المحلية وهذا يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف للعملة المحلية مقابل ارتفاع سعر الصرف للعملات الأجنبية.

ب. سعر الفائدة : ترتبط أسعار الفائدة والتضخم وأسعار العملات ارتباطاً وثيقاً مع بعضها البعض، فمن خلال المناورة في سعر الفائدة يقوم البنك المركزي بتغيير سعر الفائدة مما يؤثر على كل من التضخم وأسعار الصرف، فمع رفع سعر الفائدة ترفع قيمة العملة المحلية وعند خفض سعر الفائدة تخفض قيمة العملة المحلية.

ت. التضخم المحلي والعالمي : تكون العملة مرتفعة في الدول الذي يكون فيها معدل التضخم منخفضاً باستمرار بسبب زيادة قوتها الشرائية مقارنة بعملات أخرى، ان الزيادة في الطلب على صادرات دولة ما يتسبب في ارتفاع عملتها الوطنية في فترة طويلة، وعلى العكس فان الزيادة في الطلب على الواردات يؤدي إلى انخفاض في عملتها الوطنية.

3. مخاطر تقلبات أسعار الأسهم : تشير إلى المخاطر الذي تتعرض لها الأرباح أو رأس المال نتيجة التغيرات في القيمة السوقية الكلية للأوراق المالية الذي يحتفظ بها المصرف، إذ تتأثر أسعار الاوراق الماية بالظروف السياسية والاقتصادية العامة للبلد علاوة على العوامل النفسية في السوق كالولاء



لأسهم معينة والجري وراء حالات الذعر في السوق والاستماع إلى الإشاعات والمعلومات غير المؤكد (سعيد، 2007:43)، وتنشأ مخاطر أسعار الأوراق المالية نتيجة لتحركات السوق واتجاهاته الذي يطلق عليها بمخاطر السوق لارتباطها بسوق الأوراق المالية وان التقلبات الذي تحدث في هذه السوق تؤثر على طبيعة العوائد صعودا ونزولا (جرودي و يوسف، 2017:86) مخاطر تقلبات أسعار الأسهم تعد احدى المخاطر المصنفة ضمن محفظة التداول وتمثل مخاطر الأسهم الذي قد يتعرض لها المصرف بسبب ظهور تغيرات في أسعار ادوات الأسهم الذي يحتفظ بها المصرف مثل الأسهم العادية والممتازة والسندات القابلة للتحويل إلى أسهم والأسهم والمساهمات في الصناديق الاستثمارية ويجب ان يحدد قياس مخاطر الأسهم الذي تتعرض إلى المخاطر نتيجة تقلبات أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية (الجبوري، 2011:43). توجد هناك انواع عديدة من عوائد الأسهم وهي كالآتي :

أ. العائد على الاستثمار : يعد معدل العائد على الاستثمار هو أحد مؤشرات الربحية وهو أداة لقياس الإداء التشغيلي للمصرف ويمكن حساب معدل العائد على الاستثمار من خلال قسمة الارباح قبل الفوائد والضريبة على مجموع تمويل المستثمر في الموجودات للمنشأة وبما في ذلك التمويل الممتلك والمقترض (العامري، 2010:172).

ب. العائد المتحقق : يشير إلى العائد الذي يحصل عليه المستثمر من خلال استثماره في الأسهم العادية عن المدد السابقة، ومعدل العائد الإجمالي المتحقق يساوي حاصل قسمة مجموع العائدين الإفرادي والرأسمالي على السعر الأولي للسهم وعندما لا يكون هناك مقسوم أرباح موزع فان معدل العائد المتحقق للسهم يكون مساويا للعائد الرأسمالي (الغانمي، 2015:41).

ت. العائد الرأسمالي : يمثل العائد الذي يتحقق نتيجة ارتفاع القيمة السوقية للموجود المستثمر في نهاية المدة كما كانت عليه عند شراء الموجودات في بداية المدة (هندي، 2000:172).

ث. العائد المتوقع أو المطلوب : يمثل العائد الضروري لتعويض المستثمر عن المخاطر الذي تنطوي عليها عملية الاستثمار ويستخدم نموذج تسعير الموجودات الرأسمالية لتحديد معدل العائد المطلوب أو المتوقع على الموجودات، ويأخذ النموذج في حساب حساسية عائد الموجودات للمخاطر غير الممكنة للتنويع والذي تسمى بالمخاطر النظامية أو مخاطر السوق وتمثل بمعامل بيتا وكذلك العائد المتوقع من السوق والعائد الخالي من المخاطرة (ناصر، 2020:165).



4. مخاطر أسعار السلع

تعد السلع احدى انواع مخاطر السوق ويقصد بها احتمالية التعرض للخسائر نتيجة التغيرات العكسية لأسعار السلع، وترتبط مخاطر أسعار السلع بشكل كبير بمخاطر الصرف كون الكثير من السلع الدول في الوقت الحالي يتم تسعيرها بالدولار الأمريكي وبشكل رئيسي، علاوة على بعض العملات ما يجعل تغيراتها خاضعة إلى حد كبير لتغيرات تلك العملات، ولان المؤسسات المالية عموماً تتعامل في أكثر من بلد وبأكثر من عملة سواء اقراضاً أو اقتراضاً (بيع وشراء) فان ذلك يعرضها لمخاطر الصرف ومخاطر الأسعار معاً (قندوز، 2018:275)، وتمثل تغيرات الاسعار وارتفاعها عاملاً مهماً من العوامل المسببة لمخاطر السوق والاستثمار في الاوراق المالية من خلال انسحاب هذه التغيرات على الاستثمارات في الاوراق المالية وزيادة حالة العرض من الاوراق المالية وانخفاض سعرها وبهذا يحدث الخطر (الخفاجي، 2018:78).

وتعرف مخاطر أسعار السلع بانها الخسارة المحتملة بسبب التغير المعاكس في أسعار السلع إذ ان قيمة السلع تتقلب بصفة كبيرة بسبب التغيرات في العرض والطلب (أوصغير، 2020:72) وتبدو تأثيراتها واضحة في المصارف الذي تعمل وتتاجر بالسلع والعقارات والمواد الأولية والمعادن الثمينة، فينبغي ان يأخذ المصرف بعين الاعتبار ان احتفاظه بسلع أو اصول حقيقية بغرض البيع أو التأجير يمكن ان ينتج عنه تراجع في هامش الارباح عليها، وحتى تتكبد خسائر محققة في حالة هبوط قيمتها السوقية بشكل مفاجئ وغير محسوب (حمزة، 2013:68).

المطلب الثالث : أهمية قياس مخاطر السوق ونماذج قياسها

أولاً : أهمية قياس مخاطر السوق

تعد مخاطر السوق من أهم المخاطر الذي تؤثر على إدارة المصارف بشكل عام لذلك يجب الاهتمام بها، كون هذه المخاطر لا يمكن تفاديها بالتنوع بسبب سهولة الظروف الاقتصادية المرتبطة بها والمسيطرة عليها، لذلك يطلق عليها بالمخاطر النظامية (العامة)، لذا يجب على المصارف ان تتخذ جانب الحيطة والحذر منها، كما انه ليس من المهم ان تحدد المقاييس المناسبة للمصادر النظامية، بل إلى فهم وقياس المخاطر الضرورية الذي تواجه المؤسسات المالية والمصرفية، فان الإيرادات الذي



تحققها هذه المؤسسات المالية والمصرفية تحت مظلة مخاطر السوق فهي بحاجة إلى تنبؤ كبير وصحيح، نتيجة حالة عدم التأكد الذي تصاحب هذه الإيرادات بسبب عدم الاستقرار في التخطيط المالي والاستثمار المحفزي وبسبب التقلبات الذي تحدث في السوق والبيئة الاقتصادية الذي تعمل بها المصارف (الخفاجي والشكرجي، 2018:77).

وان أهمية قياس المخاطر السوقية ترجع لعدة أسباب أهمها : (الخفاجي، 2019:47).

1. المعلومات الإدارية : تساهم قياس مخاطر السوق في توفير البيانات والمعلومات من اجل تقديمها للإدارة العليا ، والذي توضح فيها المخاطر الذي تكون أكثر عرضة للمتداولين من خلال مقارنة كشف المخاطرة مع الموارد الرأسمالية لأداره المصرف.

2. وضع حدود: يعمل قياس مخاطر السوق في محافظ المتداولين على وضع الخطط وتحديد المخاطر الذي تسمح بتأسيس محددات منطقية للمركز المالي في اي متداول لكل منطقة محددة في السوق.

3. توزيع الموارد: يسمح تطابق المراكز مع العائد المحتمل لكل وحدة من المخاطر من خلال عملية إجراء مقارنة العائد إلى مخاطر السوق ، في مراكز مختلفة من التداول وداخل رؤوس اموال وموارد موجهة بشكل أكثر.

4. تقييم الإداء: يحتوي على نظام علاوة عقلائي مع إضافة ناتج عن احتساب نسبة العائد إلى المخاطر في التداول.

5. الضبط والإجراءات: عندما يتم قياس مخاطر السوق يمكن للمؤسسات الرقابية معرفة كيفية التعامل مع هذه المخاطر وتوجيه المصارف.

ثانيا : نماذج قياس مخاطر السوق

ان الغاية من وراء بناء نموذج لقياس مخاطر السوق لأي مؤسسة مالية ومصرفية هي توضيح رؤيتها في كيفية التعامل مع مخاطر المستقبلية، ان العمل الاستثماري والمالي دائما عرضة للمخاطر، ومن هذه المخاطر هي مخاطر السوق ، بسبب دخول المؤسسات المالية والمصرفية في أنشطة متعددة ذات مخاطر مرتفعة، يؤدي إلى خسارتها وانخفاض قيمتها السوقية، ما لم تقم بالتعرف على مصادر المخاطر والقيام بتحليلها وإدارتها وتحجيمها والتحوط منها، من أجل تقليل احتمالات وقوع خسارتها للارتفاع بمستويات في السوق، مما يؤدي في النهاية إلى تعظيم الثروة لذلك يجب على ادارة



المصارف ان تقيم تلك المخاطر والتعرف عليها من خلال الأعمال والنشاطات الذي ترأولها، وفي ضوء ذلك زاد الاهتمام بالتعرف على وسائل قياس المخاطر من أجل متابعتها والآثار المترتبة على حدوثها (الخفاجي والشكرجي، 2018:79)، طرق لقياس مخاطر السوق وهي كما يلي :-

1. طريقة القيمة المعرضة للخطر VaR

ان قياس القيمة المعرضة للخطر تعد احدى الطرق الرياضية المحددة لقياس مخاطر السوق، لمدة احتفاظ معينة لجعل مخاطر السوق تساوي تقدير الخسارة المحتملة تحت افتراضات ملائمة لنقلها بشكل بسيط وسهل لرقم يعبر عن العوائد اليومية المعرضة للمخاطر، ان اعتماد قياس القيمة المعرضة للخطر (VaR) في قياس الخسائر المتوقع ان المؤسسات المالية والمصرفية خلال مدة زمنية تفوق المدة المحددة، والذي قد تجعل العوائد اليومية في تداولات الاوراق المالية ذات الدخل الثابت علاوة على عملات الصرف الأجنبي والمشتقات المالية والسلع، ويعتبر البنك الأمريكي (JP Morgan) أول بنك أستخدم القيمة المعرضة للخطر ضمن نظامه ووضع لها طرقاً لتقديرها في بداية التسعينيات من القرن الماضي، من أجل تقويم مخاطر السوق الذي تتعرض لها وآلية قياسها، بسبب أهمية هذه الطريقة فان مقررات لجنة بازل أصدرت توجيهات للبنوك من اجل اعتماد القيمة المعرضة للخطر أو طريقة اخرى لقياس وتقدير مخاطر السوق بالنسبة لها

ويمكن سر نجاح القيمة المعرضة للخطر في انها على خلاف الطرق القياسية الأخرى، في كونها قادرة على تلخيص المخاطر المؤثرة على محفظة مالية ما في رقم واحد وسهل التفسير، أو تحاؤل تحدد بشكل كمي في مجال الثقة عادة تكون (95% أو 99%) والذي تعبر عن الخسارة القصوى الذي لن تتجاوزها في حال إذا كانت المحفظة الحالية تكونت خلال مدة قصيرة لا تتعدى (10) أيام بالنسبة لمخاطر السوق (Carol, 2008:13)، وبهذا يمكن تعريف القيمة المعرضة للخطر VaR على انها الخسائر القصوى الذي يمكن ان تتعرض لها محفظة معينة من خلال مدة زمنية مقررة ضمن مستوى احتمالية معينة (Marios, 2006:195).

2. اختبار الضغط (الجهد / التحمل)

ان المصارف الذي تستخدم مدخل النموذج الداخلية لاستيفاء متطلبات رأس المال ومخاطر السوق تخضع لبرنامج شامل وصارم لاختبار الضغط (Altman, 2010:189)، وان هذا الاختبار يحدد



الحالات الذي من الممكن ان تؤثر على المصرف بوصفه المكون الرئيسي لتقويم مركز رأس المال، ان سيناريوهات الضغط (المشاهدة) الذي يقوم بأجرائها المصرف تغطي مدى من العناصر الذي يمكن ان تنتج خسائراً أو ارباحاً غير عادية في المحفظة التجارية وتجعل السيطرة على المخاطر في تلك المحافظ صعبة جداً، وان هذه العناصر تتضمن حالات أقل احتمالية لكل انواع المخاطر الرئيسية للمكونات المختلفة لمخاطر السوق والائتمان والتشغيل وبهذا سيكون اختبار سيناريو الضغط بمثابة تسليط الضوء على تأثير الحالات للمركز الذي تظهر الخصائص الخطية وغير الخطية للسعر بمعنى الخيارات والادوات ذات الخصائص المتشابهة للخيارات (Allen, 2005: 66)).

4. الانحراف المعياري (Standard Deviation)

يعد الانحراف المعياري أحد المقاييس الإحصائية الشائعة لقياس مخاطر السهم، ويعرف على انه الجذر التربيعي لمجموع انحرافات القيم عن وسطها الحسابي، اي يقيس انحراف القيم عن وسطها الحسابي، بمعنى ان كل مفردة من مفردات التدفقات النقدية عن القيمة المتوقعة لهذه التدفقات (الخفاجي والشكرجي، 2013: 7).

المبحث الثاني

لجنة بازل (III) للرقابة المصرفية

المطلب الاول: لجنة بازل (III) للرقابة المصرفية

بازل III هي انعكاس أو رد فعل للضرورة المالية العالمية الذي حدثت عام 2008 والذي كان من اهم اسبابها قيام المصارف بزيادة الرافعة المالية بصورة مفرطة فضلاً عن النقص في السيولة والذي ادى إلى انخفاض مستوى الملاءة المالية مما ادى إلى انخفاض مستوى ثقة الجمهور بالمصارف. لذا ركزت هذه الاتفاقية على زيادة صلابة الانظمة المصرفية في مواجهة المخاطر الذي قد تتعرض لها. (Basel, 2014: 4). وقد تمت المصادقة على بازل III في عام 2010 من قبل ممثلي الدول الاعضاء إذ تناولت مجموعة من التعديلات للمحاور الثلاثة الذي جاءت بها بازل (II) لمعالجة نقاط الضعف الذي كانت تعاني منها، والهدف من ذلك هو جعل النظام المصرفي أكثر مرونة لامتصاص أو التقليل من تأثير المخاطر الذي من الممكن ان يتعرض لها المصرف وذلك عن طريق تعزيز رأس المال من خلال زيادة الموارد الذاتية للمصارف بهدف تقييد الرافعة المالية (Basel, 2011: 2) عندما



تصدر لجنة بازل اتفاقية جديدة فانها لا تلغي الاتفاقية السابقة وانما تضع مساراً تصحيحياً اصلاً للافقافية السابقة ولقد أبقت الاتفاقية الجديدة على الاطار المفاهيمي الرئيس والمتكون من ثلاث ركائز رئيسة الذي وردت في الاتفاقية الثانية وهي كل من (الحد الأدنى لملاءة رأس المال/الرقابة الإشرافية/ وانضباط السوق)، وقد أجرت تغييرات داخل هذه الركائز وازافت محورين ضمن الركيزة الأولى وهما (الرافعة المالية ومخاطر السيولة النقدية) وكما وسعت من تغطية المخاطر فضلاً عن التغييرات الواردة في الركيزتين الثانية والثالثة وان الإطار المفاهيمي لاتفافية بازل III يتكون من ثلاثة دعائم

أولاً: التعديلات الرئيسية في لجنة بازل (III) للرقابة المصرفية

هناك ثلاثة تعديلات رئيسة قامت بها لجنة بازل ((III) والذي تسببت في تعقيد وصعوبة الاعمال المصرفية، هي كالآتي:- (داود وجدوع، 2017: 273). شددت لجنة بازل (III) على المصارف في تعريف ما يشكل رأس المال المصرفي من خلال اضافة شريحة اخرى له وهي رأس المال الاحتياطي لمواجهة الازمات المالية مما تسبب في احتياج المصارف إلى قدر اكبر من رأس المال، ويتم حساب رأس المال كنسبة من قاعدة الموجودات المرجحة بالمخاطر. ركزت لجنة بازل (III) على موقف السيولة المصرفية على المدى القصير لجعل المصارف أكثر مرونة في مواجهة المخاطر المصرفية إذ وضعت ضوابط جديدة لتغطية نسبة السيولة على اساس مخزون المصارف من الموجودات السائلة العالية الجودة (والمقصود بها انها موجودات من الممكن تحويلها إلى نقد بسهولة) مقسومة على صافي التدفقات النقدية خلال مدة 30 يوم، وهذه النسبة تقيس قدرة المصرف على تحويل موجوداته إلى نقد خلال 30 يوم ويجب ان لا تقل هذه النسبة عن 100%. وبرز التعديلات الأكثر اهمية هو تحقيق التوافق الافضل ما بين الموجودات والمطلوبات من خلال نسبة التمويل صافية ونسبة التمويل المستقرة، وتكون هذه النسبة من خلال قسمة قيمة التمويل المتاح على قيمة التمويل المطلوب كما يجب ان لا تقل هذه النسبة عن 100%.

ثانياً: متطلبات لجنة بازل (III) للرقابة المصرفية

تحسين جودة وبنية قاعدة رأس المال المصرفي:

تري بازل ان مكونات رأس المال لم تعد كافية لامتناس الخسائر لذا فمن الضروري تدعيم جودة وحجم رأس المال لضمان الاستمرارية في عمليات الائتمان المصرفي، لذا اقترت بازل (III)



زيادة متطلبات الشريحة الأولى من رأس المال والذي تتضمن حقوق الملكية وادوات مالية اخرى من (4%) إلى (6 %) من خلال زيادة نسبة حقوق لمساهمين من (2 % إلى 4.5%) اي ان رأس المال الاساسي يتكون من (4.5%) حقوق المساهمين و(1.5%) رأس مال اضافي، فضلا عن اضافة رأس مال احتياطي بنسبة (2.5%) كأسهم عادية للوقاية من الافراط في منح الائتمان مما زادت من كمية رأس المال الاساسي الذي تحتفظ به المصارف لتصل إلى (7%) لمواجهة الازمات المالية، اما في حالة انخفاضه عن النسبة فيجب على السلطات الرقابية ان تفرض قيودا على الارباح الموزعة في المصارف أو المنح والمكافآت المالية للموظفين (12: 2010, basel)، كما وتم رفع نسبة ملاءة رأس المال إلى (10.5%) بعدما كانت (8%) من خلال زيادة نسبة حقوق المساهمين من اجمالي رأس المال المصرفي لذا يلاحظ ارتفاع رأس مال الشريحة الأولى الاجمالي الحالي من (4.5%) إلى (7%) لذلك يجب على المصارف ان تزيد من نسبة الأسهم الممتازة ثلاثة اضعاف لتصل إلى (7%) لمواجهة التقلبات والصدمات المستقبلية واخيرا اضافت بازل III على المصارف شرط وهو الاحتفاظ بنسبة تتراوح بين (0% و 2.5%) من رأس المال (حقوق المساهمين) لمواجهة اثار الدورات الاقتصادية، وكذلك زيادة نسبة ملاءة رأس المال من (8% إلى 10.5%) من خلال زيادة الرسملة المطلوبة اتجاه عمليات التورق و التسنيد وغيرها من الادوات المركبة الاخرى والغاية من كل ذلك هو الحد من الارباح الموزعة، كما وسعت بازل ((III إلى تحسين الافصاح والشفافية لدى المصارف لان الافصاح عن هيكلية رأس المال المصرفي كان غير كافيا مما تسبب في انهيار العديد من المصارف رغم امتلاكها نسبة مرتفعة من ملاءة رأس المال ولكن السبب الحقيقي كان انخفاض نسبة حقوق

المساهمين من اجمالي رأس المال. (محسن، 2017: 264)

وان معادلة ملاءة رأس المال بموجب اتفاقية بازل (III) بالشكل الاتي:- (البنك المركزي العراقي، 2018: 3).

$$\text{معدل ملاءة رأس المال} = \frac{(\text{رأس المال الاساسي} + \text{رأس المال المساند} + \text{رأس المال التحوطي})}{\text{مخاطر التشغيلية} + \text{مخاطر السوق} + \text{مخاطر الائتمان}} \leq 10.5$$



ويمكن حساب إجمالي رأس المال أو القاعدة الرأسمالية (بسط المعادلة) عن طريق حاصل ضرب جمع كل من رأس المال الأساسي ورأس المال المساند بالإضافة إلى القروض متوسطة الأجل أي يتم الحصول على رأس المال الأساسي من قائمة المركز المالي للمصرف أي جمع (رأس المال المدفوع + الأرباح غير الموزعة + كافة الاحتياطات + حقوق الأقلية) ثم يستبعد منها (الشهرة + العجز في المخصصات + المساهمات في رأس المال + أخرى)، وأن التقارير المالية للمصارف عينة الدراسة بأن جميع ما ذكر بخصوص رأس المال الأساسي من استبعادات فهي مطروحة من رأس المال الممتلك أي أن رأس المال الممتلك يساوي رأس المال الأساسي، أما بخصوص رأس المال المساند يتكون من التخصيصات العامة والدين الثانوي (الشمري ونعمة، 2016: 138)، ويمكن الحصول على هذه البنود من خلال الميزانية العمومية لكل سنة للمصارف عينة الدراسة من أرقام الدليل المحاسبي (25/22/21) علاوة على الأموال الذي يقترضها المصرف لأجل خمس سنوات.

الجدول (1) متطلبات الحد الأدنى من رأس المال المصرفي وفقا لبازل III))

المتطلبات	المساهمة	حقوق المساهمين (الأسهم العادية)	رأس المال الشريحة الأولى	رأس المال الشريحة الثانية	اجمالي رأس المال
الحد الأدنى	4.5 %	6 %	2 %	8 %	
رأس مال التحوطي	2.5 %	2.5 %		2.5 %	
مجموع رأس المال التحوطي والحد الأدنى	7 %	8.5 %	2 %	10.5 %	
رأس المال التحوطي ضد الدورات الاقتصادية	0 - 2.5 %				

Source:- Basel Committee (2010) Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems.

حتى تتمكن المصارف من زيادة متطلبات الحد الأدنى لرأس المال وفقا لمقررات بازل (III) فعليها اما زيادة عدد الأسهم العادية عن طريق الاكتتاب العام أو تخفيض حجم القروض الذي تمنحها وبالتالي فهي تحتاج إلى وقت طويل لتطبيق هذه المتطلبات لذا منحت لجنة بازل (III) المصارف وقتا كافيا لذلك إذ يبدأ تطبيق المتطلبات الجديدة تدريجيا من عام 2013 حتى عام 2019، وبحلول عام 2015



يجب ان تكون المصارف قد رفعت نسبة الاحتياطي إلى (4.5%)، وبحلول عام 2019 من المفترض ان ترتفع بنسبة (2.5%) والذي يشير إلى رأس المال التحوطي (مفتاح ورحال، 2013: 12).

ثالثا: مراحل تطبيق متطلبات لجنة بازل (III) للرقابة المصرفية

الجدول (2) مراحل تطبيق متطلبات بازل III للحد الأدنى لرأس المال

يشير التظليل إلى الفترات الانتقالية / التطبيق يكون في 1 / 1 من كل عام									المتطلبات
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
% 4.5	% 4.5	% 4.5	% 4.5	% 4.5	% 4	% 3.5			الحد الأدنى لنسبة رأس المال من حقوق المساهمين
% 2.5	%1.875	%1.25	%0.625						رأس المال التحوطي
% 7	%6.375	%5.75	%5.125	%4.5	% 4	% 3.5			الحد الأدنى لحقوق المساهمين + رأس المال التحوطي
% 6	% 6	% 6	% 6	% 6	5.5 %	% 4.5			الحد الأدنى لرأس المال الفئة 1
% 8	% 8	% 8	% 8	% 8	% 8	% 8			الحد الأدنى من إجمالي رأس المال
% 10.5	%9.875	%9.25	%8.625	% 8	% 8	% 8			رأس المال التحوطي + الحد الأدنى من إجمالي رأس المال

Source:- Basel Committee (2010) Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems.



خامساً : مقارنة بين متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية

الجدول (3) مقارنة بين متطلبات لجنة بازل (III-II-I)

معيار الاختلاف	بازل I	بازل II	بازل III
نسبة ملاءة رأس المال	تم تحديدها بنسبة 8%	لم تتغير	اصبحت النسبة 10.5%
مكونات رأس المال	رأس المال الاساسي + رأس المال المساند	لم تتغير	رأس المال الاساسي + رأس المال المساند + رأس المال التحوطي
مخاطر الائتمان	تتراوح ما بين (0-100)%	وضعت طرق اضافية وهي: - المنهج المعياري - المنهج المرتكز على التقييم الذاتي	وسعت من مفهوم المخاطر الائتمانية الذي من الممكن ان يتعرض لها المصرف
مخاطر السوق	تم ادراجها في عام 1996 وتحسب وفق نموذجين هما المعياري أو الداخلي	لم تتغير لكن سمحت للمصارف بوضع نماذج داخلية لتحديدها	لم تتغير
مخاطر التشغيل	لم تدرج	تم ادراجها في تعديل عام 2001 لمواجهة اي خلل يحدث في الانظمة الداخلية للمصرف أو المخاطر الذي يتعرض لها من اطراف خارجية	لم تتغير
الرقابة الاشرافية	لم تدرج	تم ادراجها في تعديلات عام 2001 لتعزيز دور السلطات الرقابية فضلا عن دعم الرقابة الداخلية	عززت من دور المشرفين ليشاركوا في وضع سيناريوهات لاختبارات الضغط فضلا عن وضع قواعد للحوكمة المصرفية
انضباط السوق	لم تدرج	تم ادراجها في تعديلات عام 2001 والهدف منها زيادة متطلبات الافصاح والشفافية	زيادة متطلبات الافصاح ليتسنى للمشاركين في السوق المقارنة بين المصارف النشطة دوليا
نسبة السيولة	لم تحدد بنسبة	لم تحدد بنسبة	اضافت نسبتين لقياس السيولة هما: - نسبة تغطية السيولة LCR - نسبة صافي التمويل المستقر NSFR
نسبة الرافعة المالية	لم تدرج	لم تدرج	تم تحديدها بنسبة 3%



التميمي، ميس باسم اسماعيل، تأثير تطبيق الرقابة الداخلية لمتطلبات بازل (III) في تكلفة التدقيق الخارجي في
المصارف الخاصة، دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العاملة في العراق، 2022.

المبحث الثاني

تحليل مؤشرات مخاطر السوق

مخاطر السوق تحدث نتيجة المخاطر الذي تنشأ من تقلبات أسعار الموجودات المالية إذ ان أهمية
تشخيصها يعد في غاية الأهمية فيما يتعلق بالمصارف الذي تشارك في العمليات العالمية الذي تتعرض
لمخاطر أسعار الفائدة، مخاطر العملات الأجنبية ومخاطر تقلبات الأسهم، مع تزايد مخاطر السوق
الذي يمكن ان تؤدي إلى الانهيار للمصارف لذا سعت الجهات التنظيمية في المصارف إلى تطوير
مجموعات جديدة من متطلبات رأس المال الذي من شأنها ضمان ان المصارف لديها مخصصات
رأسمالية كافية لتغطية مخاطر السوق في عملياتها، اي متطلبات رأس المال الإضافي بالنسبة
للمصارف الذي تمكنها من إدارة المخاطر الداخلية. احتوت الدراسة على تحليل مصرف الموصل
للتنمية والاستثمار للمدة من (2008 – 2020) (تحليل مخاطر أسعار الفائدة / تحليل مخاطر أسعار
تقلبات الأسهم).

أولاً: تحليل مخاطر أسعار الفائدة

تمت الإشارة في الجانب النظري عند قياس مخاطر أسعار الفائدة إلى انه يتم تدنية هذا النوع من
المخاطر إذا ما وصلت نسبة الموجودات الحساسة لسعر الفائدة إلى المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة
قريباً من الواحد الصحيح، الا ان ذلك يصعب تحقيقه لدى العديد من المصارف إلا إذا كان معدل
العائد على الموجودات مرتفعاً من خلال توجيه الاستثمارات إلى الاستثمارات المالية قصيرة الأجل
والقروض ذات معدل الفائدة المتغير، على الرغم من ابتعاده عن الواحد الصحيح ليكون المعدل
المتحقق الأعلى من معدل السوق سيكون معدلاً مقبولاً والعكس بالعكس، وفي حالة الاقتراب من
الواحد الصحيح سيكون الأفضل، اما في حالة كون المعدل أكبر من الواحد الصحيح فهذا يعني ان
المصارف التجأ إلى تغطية القروض والتسليفات من مصادر أخرى من دون الودائع والحسابات
الجارية، وتؤثر أسعار الفائدة على ربحية المصارف عندما ترتفع، وسيتبع ذلك زيادة في أسعار الفائدة



على الودائع مما يؤثر بشكل مباشر على انخفاض مصادر التمويل، وتنشأ مخاطر أسعار الفائدة نتيجة عدم تطابق الاستحقاق بين الموجودات والمطلوبات كون المصارف تحتفظ بالموجودات على المدى الطويل نسبة إلى المطلوبات وتعرف هذه المخاطر على أنها هي الخسارة المحتملة في قيمة محفظة المصرف نتيجة تقلبات أسعار الفائدة والذي من شأنها ان تؤثر على ربحية المصرف وشملت قياس مخاطر أسعار لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار للمدة (2008-2020).

7. مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

يبين الجدول (4) نتائج تحليل مؤشر مخاطر أسعار الفائدة لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار للمدة من (2008 – 2020) لثلاث عشرة سنة ، الذي يبين ان الوسط الحسابي الذي حصل عليه المصرف عينة الدراسة بلغ (0.52) وبمعدل انحراف معياري (0.24)، وعند مقارنة النسب الذي حصل عليها المصرف تبين المعدل المتحقق لعام (2008) قد بلغ (0.11) وهو أقل من المعدل المتحقق وكانت أعلى نسبة مسجلة في سنة (2017) إذ بلغت (0.77)، ولكون المعدل أصغر من الواحد الصحيح فهذا يعني ان المصرف قادر على تغطية القروض والتسليفات من دون الحاجة إلى مصادر أخرى .

السنة	أسعار الفائدة
2008	0.11
2009	0.17
2010	0.19
2011	0.23
2012	0.64
2013	0.58
2014	0.56
2015	0.69
2016	0.67
2017	0.77
2018	0.74



0.72	2019
0.70	2020
0.52	Average
0.24	Standard deviation

الجدول (4) مخاطر أسعار الفائدة مصرف الموصل للتنمية والاستثمار للمدة (2008-2020)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على والتقارير المالية السنوية لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار للمدة 2008-2020

ثانياً: تحليل مخاطر تقلبات أسعار الأسهم

تعد مخاطر تقلبات الأسهم واحدة من أهم وابرز مخاطر السوق الذي تتعرض لها المصارف بشكل عام تبعاً للتغيرات الحاصلة للسوق، وتلجأ المصارف إلى اصدار وطرح أسهم في سوق الاوراق المالية فانها تتجنب مخاطر الديون وزيادة امكانية الاقتراض، وتقاس مخاطر تقلبات أسعار الأسهم من خلال معامل بيتا للسهم (Beta) وهو مقياس لتذبذب السعر وخطورة السهم والذي يظهر لك كيفية تحرك الأسهم بالنسبة للتغيرات، ولهذا إذا كان معامل بيتا أكبر من الواحد الصحيح فان هكذا موجودات توصف بكونها استثمارات هجومية لكونها تتحرك بمعدل اسرع من معدل التغير في السوق، وقد يكون باتجاه السوق عندما يكون معامل بيتا موجباً، أو باتجاه معاكس للسوق عندما يكون المعامل سالباً، اما إذا كان معامل بيتا أقل من الواحد الصحيح فانه يؤشر الطبيعية الدفاعية للموجود الاستثماري كونه يتحرك بمعدل أقل سرعة من محفظة السوق.



يتطلب قياس تقلبات أسعار الأسهم حساب كل من متوسط عائد أسهم المحفظة والانحراف المعياري لعائد السوق، وسيتم احتساب مؤشر عائد السوق من خلال تكوين محفظة السوق البديلة والذي تتكون من ثمانية مصارف قد اختيرت عمداً لأنها تمتلك أسهم أكثر تدأولا في سوق العراق للأوراق المالية وهي :-

1. حساب عوائد الأسهم والانحراف المعياري ومعامل بيتا β

خ. مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

يتضح من الجدول (5)، انحرافات السوق لأسعار أسهم مصرف الموصل للتنمية والاستثمار وقياس معامل بيتا للمدة من (2008-2020) ويتبين الآتي :-

ان معامل بيتا لسنة 2008 مقدارها (1.35) وسنة 2009 مقدارها (3.27) وسنة 2012 مقدارها (1.38) وسنة 2014 مقدارها (1.27) وسنة 2015 مقدارها (3.68) وسنة 2016 مقدارها (2.57) وسنة 2018 مقدارها (3.24) وكان الانحراف المعياري لهذه السنوات هي (0.050/0.037/0.013/0.030/0.042/0.091/0.067) على التوالي أي ان ($\beta > 1$) وهذا دلالة ان خاصية الأسهم خلال هذه السنوات من نوع الأسهم الهجومية وهذا مؤشر إلى ان ارتفاع حدة المخاطرة النظامية الذي تتعرض لها أسهم المصرف أكثر من مخاطرة السوق، أما بقية السنوات فان معامل بيتا أقل من الواحد الصحيح ($\beta < 1$) ويعني ان الأسهم خلال هذه السنوات كانت أسهمها دفاعية كون انخفاض المخاطرة النظامية أقل من مخاطر السوق.

السنوات	Rt	Erm	لمحفظة السوق σ_m	Bata
2008	0.034	11.992	0.067	1.35
2009	0.162	12.081	0.091	3.27
2010	-0.023	9.885	0.053	0.08
2011	-0.072	13.47	0.114	-2.25
2012	0.093	12.096	0.042	1.38
2013	0.008	11.633	0.018	-0.07
2014	-0.016	8.83	0.03	1.27



3.68	0.013	6.178	-0.04	2015
2.57	0.037	3.848	-0.064	2016
0.38	0.024	4.087	-0.007	2017
3.24	0.05	2.811	-0.053	2018
0.46	0.049	2.157	-0.024	2019
0.06	0.039	2.406	0.001	2020

الجدول (5) مخاطر تقلبات أسعار الأسهم مصرف الموصل للتنمية للمدة (2008-2020)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات Eexel

المبحث الثالث

تحليل مؤشرات ملاعة رأس المال

أولاً: تحليل ملاعة رأس المال في ظل متطلبات لجنة بازل (III) تعد ملاعة رأس المال الركيزة الأساسية لحماية أموال المودعين ومواجهة مخاطر السوق الذي يمكن ان يتعرض لها المصرف أثناء عمله، إذ فرضت تعليمات لجنة بازل المصرفية على المصارف ان تكون نسبة ملاعة رأس المال أكبر أو تساوي (10.5%)، وترتفع هذه النسبة قليلاً وفق تعليمات البنك المركزي العراقي إلى (12%) لغرض مراعاة الظروف الطارئة وعليه سننتظر في هذا المبحث إلى تحليل نسبة ملاعة رأس المال من خلال مؤشر ملاعة رأس المال المصرفي خلال المدة (2008-2020) بموجب معادلة بازل (III) لمصرف الموصل للتنمية لغرض التعرف على مدى قدرة رأس المال الممتلك للمصارف عينة الدراسة على تغطية المخاطر الذي تتعرض لها المصارف في مجال القروض ووفاء المصارف بالتزاماتها تجاه المودعين خلال مدة الدراسة.

7. مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

أولاً: يلاحظ من الجدول (6) ان قيمة الوسط الحسابي لنسبة ملاعة رأس المال على وفق متطلبات لجنة بازل لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار خلال

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (20) (عدد خاص) 2024



وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادرة والاقتصاد (تكامل العلوم الإدارية والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الأعمال وتحديات الابتكار)



18 نيسان 2024

سنوات الدراسة بلغت (0.55) وهي نسبة تفوق المعدل المقرر (10.5%)، على وفق متطلبات لجنة بازل (III)، وكذلك تفوق الحد الأدنى (12%) على وفق متطلبات البنك المركزي العراقي.

ثانياً: سجل المصرف أعلى نسبة له في سنة 2020 إذ وصلت (1.07) بسبب الزيادة في رأس المال الأساسي بالمقارنة مع سنة 2019 ، وسجل رأس المال المساند والقروض في تلك السنة بمقدار (73884098) الف دينار، وكانت أدنى نسبة مسجلة في سنة 2010 إذ بلغت (0.15) وهي نسبة مرتفعة قياساً بالمتطلبات الخاصة بلجنة بازل والبنك المركزي العراقي، ومن خلال المعطيات نجد ان ملاءة رأس المال لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار نسبة جيدة وكذلك نمو جيد للموجودات، وقادراً في متابعة الأعمال المصرفية، كما مبين في الشكل (1).

الجدول (6) القاعدة الرأسمالية إلى صافي الموجودات المرجحة بالمخاطر لمصرف الموصل

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية

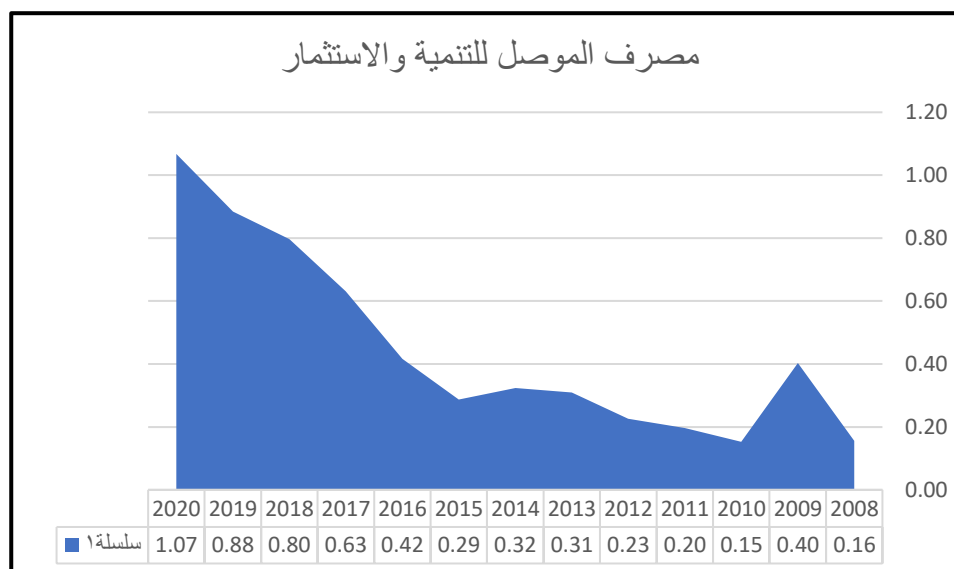
مجلد (20) (عدد خاص) 2024



وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الإدارة والاقتصاد (تكاميل العلوم الإدارية
والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الأعمال وتحديات الابتكار)

18 نيسان 2024

السنة	رأس المال الأساسي	رأس المال المساند + القروض	مخاطر الائتمان	بنود خارج الميزانية	مخاطر السوق	مخاطر التشغيل	النسبة
2008	41050279	8079855	7260610 3	109854020	129904 635	3166352	0.16
2009	59200957	91109071	9800986 1	135386728	135527 441	4403202	0.4
2010	63548282	12018709	1961002 98	183264277	110162 518	4328215	0.15
2011	118183956	12115960	2471236 05	281791066	129404 956	3502921	0.2
2012	149087506	13401329	2647211 44	433280438	179448 48	3486085	0.23
2013	303984100	18895399	4126383 88	560039949	647836 30	5304062	0.31
2014	345974012	17259000	4512603 37	583171441	779254 72	8648505	0.32
2015	321625505	34256198	5553520 72	507105050	167113 347	1132938 3	0.29
2016	317733784	14000000	4944787 88	152721384	140195 587	1035510 0	0.42
2017	302887340	17561082	3774704 64	40637757	827240 83	7284510	0.63
2018	314472926	28400000	3302872 26	28810940	666266 22	4511976	0.8
2019	306709058	27640000	2908916 88	23400870	604289 66	3432536	0.88
2020	307650715	73884098	2696158 62	24158594	608931 96	2674359	1.07
0.55 Average							



المبحث الأول

الاستنتاجات

1. ان أهمية موضوع مخاطر السوق في القطاع المصرفي في الأونة الأخيرة تعد أداة لقياس خطر السوق والخسائر الذي يمكن ان تحصل، الأمر الذي يمكن المصارف من التوجه نحو إمكانية إدارة المخاطر المالية والسيطر عليها مما يساعد إدارة المصارف على اتخاذ قرارات سليمة وصائبة تساعد القطاع المصرفي على تجنب الأزمات المالية والاقتصادية.
2. معدلات ملاءة رأس المال في المصارف العراقية الخاصة تزيد عن الحد الأدنى لمعدل ملاءة رأس المال وفي جميع المقاييس النافذة سواء الواردة في متطلبات اتفاقية لجنة بازل (III) وهي (10.5%) أو حسب تعليمات البنك المركزي العراقي وهي (12%) وأبرز أسباب هذه الزيادة نتيجة الزيادات السنوية في رؤوس اموال المصارف الذي تمثل بسط المؤشر مقابل تباطؤ نمو الموجودات المرجحة بالمخاطر مقارنة بالاستثمارات قصيرة الأجل.
3. ألزمت متطلبات اتفاقية لجنة بازل (III) والبنك المركزي العراقي المصارف على وضع حد أدنى في مقدار ملاءة رأس المال المصرفي والبالغ (250) مليار دينار لجميع المصارف.



4. اختلاف في نسب مخاطر أسعار الأسهم من سنة الى أخرى وتأتي هذه التقلبات نتيجة حساسية تقلبات الموجودات الى المطلوبات الحساسة.
5. أن نسبة معامل بيتا لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار تختلف من سنة الى أخرى نتيجة التقلبات في أسعار الأسهم المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والذي يعبر معامل بيتا بالاسهم الهجومية عندما تكون اكبر من الواحد الصحيح والعكس صحيح

المبحث الثاني

التوصيات

1. ضرورة اهتمام المصارف العراقية الخاصة بتدريب موظفيها من خلال برامج تدريبية متخصصة والتأكد على تطوير الكوادر الرقابية والإدارية لتحسين كفاءة وجودة الإدارة في المصارف عينة الدراسة كون توافر الكوادر الرقابية المتخصصة والمؤهلة تسهم في الحد من الأزمات والصدمة المالية والسيطرة على المخاطر المصرفية.
2. ضرورة زيادة إهتمام المصارف العراقية الخاصة على إستخدام إستراتيجية محددة لغرض المحافظة على الاستثمارات الذي تعطي عائد مرتفع بغرض تجنب المخاطر السوقية.
3. ضرورة قيام المصارف بتوفير أكبر قدر ممكن من المعلومات الضرورية للمستثمرين ونشرها بأقرب وقت ممكن عبر الوسائل المتاحة والإسراع في نشر البيانات والتقارير المالية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية كونها تنعكس على نشاط تداول الأسهم.
4. تزويد البنك المركزي العراقي المصارف الخاصة بمتطلبات الصادرة عن لجنة بازل (III) والقواعد والتعليمات أولاً بأول كونها تنعكس على أداء وجودة العمل المصرفي في مواكبة التحديات والتطورات الجديدة.
5. حث إدارات المصارف الخاصة في إيجاد آليه مناسبة للسيطرة على نسبة ملاءة رأس المال بما يتلائم مع مقررات لجنة بازل (III) بطريقة تتلائم مع بيئة العمل المصرفي العراقي.



6. التأكد من الزام المصارف الخاصة بتطبيق جميع متطلبات لجنة بازل (III) بما يتلائم مع البيئة المصرفية داخل العراق ومتابعتها من قبل البنك المركزي العراقي ومعرفة الأسباب للمصارف الذي لا تستجيب ومراقبتها.

يتوجب عليها عدم المبالغة في الاحتفاظ بها مما تؤثر سلباً على العوائد المصرفية.

7. ضرورة إهتمام إدارات المصارف التجارية بشكل دوري ومستمر على تحركات أسعار الفائدة ومحاولة التنبؤ بها مستقبلاً من خلال الاعتماد على البيانات التاريخية للحد من تعرض تلك المصارف إلى مخاطر تقلبات أسعار الفائدة.

أولاً : القران الكريم

ثانياً : المصادر العربية

أ - الكتب

1. الشمري ،صادق راشد،نعمة،نغم حسين،ادارة المصارف وجودة الخدمة المصرفية الواقع والتطبيقات العملية،دار نشر الكتاب،العراق(2019).

2. العامري،محمد إبراهيم،الادارة المالية والمصرفية دار النشر والتوزيع،الطبعة الأولى عمان،2010.

3. قندوز،عبدالكريم،التحوط وإدارة المخاطر،مدخل مالي،الطبعة الأولى،دار نشر إي كتب،2018.

4. محمد ،طة عبدالعظيم ،الأصلاح المصرفي للبنوك الإسلامية والتقليدية غي ضوء مقررات لجنة بازل (III)،2019.

5. هندي،منير إبراهيم ،الادارة المالية مدخل تحليل معاصر المكتب العربي الحبيث،الاسكندرية،2000

ب - الرسالة والاطاريح

1. الجبوري ،حيدر جاسم عبيد،توظيف المرونة المالية في الحد من هشاشة المصارف من خلال إدارة المخاطر،دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية،اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد،2017.

2. الجبوري ،زينب صباح فرج،تحليل وقياس مخاطرة السوق لمحفظه التداول المصرفية على وفق القيمة المعرضة للمخاطرة (VaR)،دراسة تطبيقية مصرف الائتمان العراقي،2011.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية



مجلد (20)، عدد خاص، 2024



وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الإدارة والاقتصاد (تكاميل العلوم الإدارية والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الأعمال وتحديات الابتكار)

18 نيسان 2024

3. الخفاجي، مريم حفيظي، تأثير المخاطر السوقية على معدلات التعثر في السداد، دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة (2005-2017)، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء، 2019.
4. الشكرجي، بشار ذنون محمد، الخفاجي، علي أحمد حسن، تقدير المخاطر السوقية الذي تواجه المصارف، دراسة على عينة من المصارف الخاصة، المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية، 2018.
5. الغانمي، حسام علي حسين، أثر احتجاز الأرباح على عوائد الأسهم العادية، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة كربلاء، 2015.
6. غضبان، عباده سميع، تحليل مخاطر الأنشطة المصرفية وأثرها في التنمية الاقتصادية، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية السورية، 2011.
7. المرسومي، مروج طاهر، أثر مخاطرة السيولة المصرفية وملاءة رأس المال في أداء المصارف التجارية العراقية للمدة (2005-2014) دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية، أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، 2017.
8. الموسوي، لمياء علي إبراهيم، تحليل علاقة المحددات الداخلية والخارجية بالربحية وتأثيرها في الاستقرار المصرفي طبقاً لمنظور بازل (III)، دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية المرجحة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2005-2020)، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء (2022).
9. هاشم، صبيحة قاسم، استخدام المبادلات لإدارة المخاطر دراسة تطبيقية عن مبادلات أسعار الفائدة، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، 2007.

ج . الدوريات

1. إبراهيم، عمر محمد أحمد، البشير، إبراهيم فضل، دور المخاطر في العلاقة بين عناصر منح التمويل والإداء المالي للمصارف، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد (17)، العدد (1)، 2016.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية



مجلد (20) (عدد خاص) 2024



وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادرة والاقتصاد (تكامل العلوم الإدارية والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الأعمال وتحديات الابتكار)

18 نيسان 2024

2. أوصغير، الويزة، مخاطر السوق في البنوك الدولية واستراتيجيات إدارتها حسب المعايير الدولية للجنة بازل، مجموعة سويتني جنرال نموذجاً، مجلد (6)، العدد (10)، 2020.
3. جروي، رندة، يوسف، ايمان، ادارة المخاطر السوقية في المصارف الاسلامية، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، العدد (2)، 2017.
4. الخفاجي، علي أحمد حسن جاسم، تقدير المخاطر السوقية الذي تواجه المصارف لعينة من المصارف الخاصة المسجلة في سوقي العراق وعمان للأوراق المالية، مجلة تنمية الرافدين مجلد (37)، العدد (11)، 2018.
5. رحال، فاطمة، مفتاح، صالح، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الاسلامي : النمو والعدالة والاستقرار من منظور اسلامي ايام من 9-10 سبتمبر مداخله بعنوان تأثيرات مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الاسلامي، اسطنبول 2013.
6. عبدالفتاح، سعاد، قياس ملاءة رأس المال في المصارف الأهلية دراسة تطبيقية في مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 34، (2013).
7. الموسوي، حيدريونس، إدارة المخاطر والسيولة المصرفية دراسة تحليلية مقارنة في المصارف التجارية والاسلامية، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد التاسع - العدد الثاني، 2011.

ثالثا: المصادر الأجنبية

A . Book

- 1.Awdeh,A.(2016),"The Impact of Variable Interactions on Lebanese Banks Fragility, International Journal Of Economic and Finance, Vol 8, No 8
- 2.Beets,S.(2004), The Use of Derivatives to Manage Interest Rate Risk in Commercial Banks , conference Investment Management and Financial Innovations.



.3 Carol Alexander, Value – At- Risk Moodels, John Wiley and Sons ltd, London, United Kingdom, 2008.

.4 Eid, W, Mapping the Risks and Risk Management Practices in Islamic Banking, Thesis, Durham University. (2011)

.5 Erik Banks And Richard Dunn, "Practical Risk Management :An Executive Guide To Avoiding Suprises And Losses", John Wiley & Sons Ltd ,England ,2003

.6 Hull, John C. " Risk Management and Financial Institutions ", Fifth Edition , John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey, 2018

B . Reports, periodicals and research

.1 Allen, D"Risk and managerial finance "Managerial finance, voi: 21, no:1, 2005.

.2 Altman, Edward, Bharath sreeshar T and Saunder Anthony greditand bis capital adequacy reform a grenade, analysis and September, 2010.

.3 Hu , Wei. (2011) "Downside risk and portfolio allocation for Individual investor in China "A dissertation Submitted to department of economic at Fordham university for degree of doctor philosophy.

.4 Marios Neroupos and others, Risk Management in Emerging Markets: Practical Methodologies and Empirical Tests, Multinational Finance Journal, Vo(10), No3/4, 2006.

.5 Srivastava, S. and Srivastava, D. (2015), Interest Rate Risk Management: A Comparative Study of State Bank of India and ICICI Bank, International Journal of Management and Social Sciences Research (IJMSSR), Volume 4, No. 7 .